مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية | المجلد 06 / العـــدد: 24 (2022)، ص67-84

و اقع التنمية السياحية في الجز ائر

The reality of tourism development in Algeria

نورة سليمان فيسة*

جامعة الشلف (الجزائر)

n.slimanefissa@univ-chlef.dz

تاريخ الاستلام: 2021/11/09 تاريخ القبول: 2022/10/31

ملخص:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى الكشف عن المقومات والصعوبات التي تعيق استقطاب السياح في الجزائر، باعتبارها موردا هاما يساهم في استغلال موارد المنطقة السياحية بشكل أفضل، مما يدفع لتحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة مع أقاليم الدول الأخرى، وقد أصبح النشاط السياحي محل اهتمام استراتيجيات خطط التنمية في العديد من الدول، وكذا استثمار المقومات السياحية وجذب الأفراد نحو السياحة الداخلية، أو حتى جذب سياح أجانب نحو الوطن.

إلا أن هذه المقومات لم تستثمر بشكل تنموي، نظرا للصعوبات التي تواجهها الجزائر في هذا الجانب ما جعل الجهود المبذولة في هذا المجال لا ترقى إلى تحقيق تنمية سياحية مستدامة في بلدنا، وهذا لا يرتبط فقط بمجال الخدمات الخاصة بالتنمية السياحية، وهذا أثر على بقاء الجزائر في المراتب الدنيا في استقطاب السياح وتحقيق التنمية السياحية.

الكلمات المفتاحية: التنمية، السياحة، التنمية المستدامة، الجزائر.

Abstract:

we seek through this study to examine the elements and difficulties that hinder the attraction of tourists in Algeria, as it contributes to the better use of the touristic region resources, thereby promoting regional development balanced with the regions of other countries. Tourism has become the focus of development plans strategies in many countries, investment of tourism assets, and the attraction of individuals to domestic tourism or even foreigners to the homeland.

However, these factors have not been invested developmentally due to the difficulties faced, which has made efforts in this area less conducive to sustainable tourism development. This has affected Algeria to remain in the lower ranks of tourist attraction and tourism development.

Keywords: Development, tourism, sustainable development, Algeria.

* **نورة سليمان فيسة**

مقدمة:

تعد السياحة أحد المجالات التي شهدت تطورا سريعا خلال النصف الثاني من القرن الماضي، باعتبارها أصبحت تشكل أحد الموارد للتنمية الشاملة والمعول عليها للمساهمة في رفع النمو الاقتصادي، حيث انعكست هذه تطورات إيجابيا على قطاع السياحة والتي شملت العديد من مجالات قطاع الخدمات، مما ساعدها على النمو الكبير الذي شهدته، لتحتل بذلك مكانة هامة عند أغلب دول العالم، حيث ساهمت هذه الانعكاسات الايجابية والمختلفة على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، جعلت السياحة من أهم الصناعات في العالم منذ الألفية الثالثة، خاصة الدول التي تمتاز بمقومات طبيعية وثقافية تؤهلها لاستقطاب وجذب السياح.

إن الجزائر من بين الدول التي تمتاز بمقومات طبيعية وثقافية وتاريخية يمكن أن تجعلها بلدا سياحيا رائعا يساهم في تحقيق التنمية، إلا أنها لم تتمكن من الوصول إلى بناء صناعة سياحية بسبب اختلال السياسات التنموية المتبعة لتنمية هذا القطاع، بالإضافة إلى عدم استثمار المقومات التي تملكها الجزائر بشكل تنموي بسبب الصعوبات التي تعاني منها في إمكانية جذب السياح والاهتمام الصحيح بمواردها التي تزخر بها، وسنحاول في هذا المقال الإجابة على التساؤلات الآتية: **ما واقع التنمية السياحية في الجزائر؟**

تتفرع هذه الإشكالية إلى مجموعة من التساؤلات: **ما هي أهم المقومات والامكانيات التي تملكها الجزائر لاستقطاب السياح والمساهمة في تحقيق تنمية وترقية المجتمع؟ وما هي المعوقات والصعوبات التي يواجهها النشاط السياحي في الجزائر؟**

الفرضية الرئيسية: تسعى الجزائر إلى تحقيق التنمية في مجال السياحة من خلال تطوير إمكانياتها وإبراز مقوماتها التي تزخر بها.

هدف الدراسة يتمثل في التعرف على المقومات التي يمكنها استقطاب السياح وتحقيق التنمية السياحية وكذا الصعوبات التي تعيق اعتماد تلك المقومات.

حتى تأخذ الدراسة الطابع الموضوعي تم الاعتماد على **المنهج الوصفي التحليلي** من خلال وصف وتحليل العناصر المتناولة في هذا المقال انطلاقا من الإطار المفاهيمي للموضوع والذي يضم المفاهيم المرتبطة بالموضوع ومبادئ التنمية السياحية ومتطلباتها، ثم المقومات التي تزخر الجزائر بها في مجال السياحة وكذا أهم الصعوبات التي تعيق وتحد من تحقيق التنمية السياحية.

1. الإطار المفاهيمي للدراسة:

1. 1 مفهوم السياحة والمفاهيم المرتبطة بها:

1. 1. 1 تعريف السياحة:

تم تعريف السياحة حسب قاموس (Larousse) الفرنسي: "هي عملية السفر قصد الترفيه عن النفس[1]". وحسب " Herman Von Sholteron" فإن السياحة تعني "الاصطلاح الذي يطلق على كل العمليات المتداخلة وخصوصا العمليات الاقتصادية التي تتعلق بدخول الأجانب وإقامتهم المؤقتة، وانتشارهم داخل وخارج حدود منطقة دولة معينة"[2].

أما (KrefetHunsiker) فيعرفها بأنها "مجموعة العلاقات والأعمال التي تكونت بسبب التنقل وإقامة الأفراد خارج مقرات سكناتهم المعتادة، ودن أي سبب يرتبط بالنشاط الإنساني المربح[3].

1- **Dictionnaire Larousse**, librairie française, France, p 578

2- جليلة حسن حسنين، **اقتصاديات السياحة**. مصر: منشورات جامعة الإسكندرية، 2003، ص09.

3- Ahmed TISSA , économie et aménagement du territoire ,OPU, Alger,1993, p94

يرى (J.L.Michaud) أن "السياحة تضم مجموعة نشاطات الإنتاج والاستهلاك تتطلب تنقلات خاصة بها خارج مقر السكن الأصلي ليلة واحدة على الأقل بهدف التسلية، الأعمال، الصحة، اجتماعات مهنية، رياضية أو دينية.[4]

فالسياحة هي أنشطة الأشخاص الزائرين مكانا غير مكان إقامتهم "للسياحة لمدة لا تزيد عن سنة كاملة لغرض الترويح أو الأعمال أو أغراض أخرى.

ويرتبط مفهوم السياحة بمفهوم الزائر وهو: هو كل شخص يزور بلد آخر غير البلد الأصلي أو البلد المعهود الإقامة فيه لجميع الأسباب بخلاف الوظائف المأجورة التي يتلقى عليها أجرا داخل البلد المزار ويقيم فيه 24 ساعة على الأقل وهذا التعريف بدوره يحتوي على مفهومين:

الأول هو السائح: وهو الزائر المؤقت لبلد ما يزوره على الأقل 24 ساعة ووقائع زيارته تشمل الترفيه والراحة، الصحة، الدراسة الديانة، الرياضة ومن أجل القيام بزيارة الأقارب، حضور المؤتمرات وندوات علمية وثقافية وسياسية، **أما الثاني فهو المتنزه:** وهو ذلك الزائر الذي لا يتعدى وقت إقامته 24 ساعة[5].

ومن التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل للسياحة على أنها نشاط إنساني وسيكولوجي للسائح يتضمن التفصيل وما يجول بالنفس بين التنقل والإسفار لفترة زمنية تتطلب الترويح عن النفس داخل الإقليم أو خارجه مع ضرورة حمايته خلال تلك الفترة القصيرة، شريطة أن يكون قادر على تحمل تبعات إقامته.

1. 1. 2 تعريف السائح:

والسائح هو الشخص الذي يسافر لتحقيق رغبته المعنوية والمادية[6]، وهو العنصر ضروري وبدونه لا وجود للسياحة، ففي البداية نجد أن عصبة الأمم في عام 1937 قامت بتحرير مفهوم السياح على أهم الأشخاص الذين يسافرون من أجل المتعة أو لأسباب صحية أو لأسباب خاصة وكذا الأشخاص الذين يسافرون من أجل حضور اجتماعات علمية، إدارية، سياسية أو رياضية أو غيرها هذا بالإضافة إلى المسافرين في رحلات بحرية حتى ولو قضوا مدة أقل من 24 ساعة.

أما في سنة 1969 فقد أعيد تعريف السائح خلال المؤتمر الدولي للسياحة حيث اعتبر السائح كل شخص يزور بلد غير البلد الذي يقيم فيه على وجه الاعتياد لأي سبب من الأسباب من غير قبول وظيفة بأجرة في الدولة التي يزورها ويشمل السياح الذين يمكثون مدة أكثر من 24 ساعة في البلد محل السياحة.

عرف المجلس الاقتصادي التابع لهيئة الأمم المتحدة السائح على أنه "كل شخص يقيم خارج موطنه المعتاد خلال فترة تزيد عن 24 ساعة وتقل عن عام"[7].

من ثم يمكننا القول أن السائح هو كل شخص يسافر خارج محل إقامته الأصلية لأي سبب غير الكسب المادي أو الدراسة سواء كان في داخل بلده (السائح الوطني) أو في داخل بلد غير بلده (السائح الأجنبي) ولفترة تزيد عن 24 ساعة وأن تقل عن ذلك، فهو يعتبر قاصد للنزهة.

4- خالد كواش، **السياحة: مفهومها، أركانها، أنواعها**، الجزائر: دار التنوير، 2007، ص 2.

5- قويدر معيزي، ("السياحة في الجزائر واقع وآفاق (دراسة حالة ولاية البليدة)، **المؤتمر العلمي الدولي حول "السياحة رهان التنمية – دراسة حالة تجارب بعض الدول"**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، يومي (24/25 أفريل 2012)، ص 6.

6- **Dictionnaire Larousse**, op cit, p 579

7- عائشة شرفاوي، **السياحة الجزائرية بين متطلبات الاقتصاد الوطني والمتغيرات الاقتصادية الدولية**. أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2015، ص27.

1. 1. 3 تعريف المسافر: يمكن أن نعرف المسافر لغرضين:

– **السياح** الذين يقصدون بلادا أو مدنا لأكثر من 24 ساعة وللأغراض التالية: ترفيهية، التمتع، الرحلة، عطلة، صحة، دين، رياضة، ثقافة، تاريخ، اجتماعات أعمال، مؤتمرات، ثقافة، فن...الخ.

– المتزهون: الذين يزورون مناطق لأقل من 24 ساعة وهؤلاء لا يدخلون ضمن تقسيم السياح[8].

1. 2 مبادئ وأهداف التنمية السياحية:

إن الاهتمام المتزايد بالسياحة دفع إلى تعاظم دورها في التنمية من حيث تشجيع الاستثمار في إنشاء المشروعات السياحية في إطار الإعفاءات الضريبية على واردات السياحة، كما ستوفر فرصا مهمة لمساهمة الدول في إنشاء مشاريع البنى التحتية، ومن أهم مبادئ وأهداف التنمية السياحية نذكر:

1. 2. 1– زيادة عدد السائحين: تسعى الدول من خلال سياسات التنمية السياحية إلى زيادة أعداد السائحين الوافدين إليها، سواء كان من الأسواق التقليدية أو من خلال فتح أسواق جديدة.

1. 2. 2– تمديد متوسط مدة الإقامة: وذلك من خلال تحسين وتطوير المناطق السياحية التقليدية أولا ثم التركيز على خلق مناطق جديدة تكون مزودة بكافة المستلزمات وبأسعار تنافسية مقارنة بما يقدمه الآخرون ومن ثمة يتحقق الرضا النفسي للسائحين مما يرفع من متوسط مدة إقامتهم بدولة العرض السياحي.

1. 2. 3– زيادة متوسط الإنفاق اليومي للسائح: نظرا للدور الذي يؤديه في زيادة الناتج الاقتصادي من السياحة فإن كل دولة تسعى إلى الرفع من مستوى الإنفاق اليومي لمسائح من خلال التركيز على جانب السائحين ذوي الدخول المرتفعة أو العمل لزيادة الطلب عن طريق إعداد مختلف المناطق السياحية وتهيئتها بمراكز البيع والاهتمام بكافة مجالات إنفاق السائحين.

1. 2. 4– الزيادة المستمرة في استخدام المنتوج الوطني لكافة مستلزمات الخدمة السياحية: إن معظم الدول السياحية تحرص على استخدام مواردها المحلية عند إقامة وترشيد وصيانة مكونات العرض السياحي بها.

1. 2. 5– المساهمة الفعالة في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية: إن نجاح أو فشل السياحة في أي دولة يقاس بمدى قدرتها على التفاعل مع مشاكل المجتمع ومساهمتها في حل مختلف المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها الدولة كخلق فرص عمل متزايدة ومستقرة أو تنمية مناطق نائية أي تحقيق تنمية إقليمية متوازنة فضلا عن دورها الرئيسي المتمثل في دعم ميزان المدفوعات وخلق العملات الصعبة[9].

إن المبادئ والأهداف السابقة قد تتناسب مع الموارد السياحية والتمويلية والبشرية للدولة وتكون شاملة ومرنة قابلة للتغيير، ومن ثمَّ يمكننا إضافة الأهداف التالية:

– حماية البيئة وزيادة التقدير والاهتمام بالموارد الطبيعية والموروثات الثقافية للمجتمعات؛

– الاستخدام الفعال للأرض وتخطيط المساحات الأرضية بما يتناسب مع البيئة المحيطة؛

– تحسين البنى التحتية والخدمات العامة في المجتمعات المضيفة؛

– تلبية الاحتياجات الأساسية للعنصر البشري والارتقاء بالمستويات المعيشية؛

8– نفسه، ص28.

9– عبير عطية، **التنمية السياحية على المستويين الدولي والمحلي**، مصر: جامعة الإسكندرية، (دون سنة نشر)، ص11.

- إيجاد معايير للمحاسبة البيئية والرقابة على التأثيرات السلبية على السياحة؛
- تحقيق العدالة بين أفراد الجيل الواحد وبين الأجيال المختلفة من حيث الحق في الاستفادة من الموارد البيئية والدخول؛
- خلق فرص جديدة للاستثمار وبالتالي خلق فرص عمل جديدة وتنوع الاقتصاد؛
- زيادة إيرادات الدولة من خلال فرض الضرائب على مختلف النشاطات السياحية؛
- الارتقاء بمستوى تسهيلات الترفيه وإتاحتها للسياح والسكان المحليين على حد سواء؛
- الارتقاء بالوعي البيئي والقضايا البيئية لدى السياح والعاملين والمجتمعات المحلية؛
- التشجيع على الاهتمام بتأثيرات السياحة على البيئة والمنظومة الثقافية للمقاصد السياحية[10].

1. 3 متطلبات التنمية السياحية:

تعتبر السياحة أحد القطاعات التي ترتكز عليها أي الدولة في تحقيق التنمية المستدامة، حيث يحتاج ذلك إلى مجموعة من العوامل المساعدة على زيادة الطلب السياحي، وتتمثل أهمها في:

- التزايد العالمي المستمر في عدد السكان يؤدي إلى ظهور أجيال جديدة تدخل مراحل عمرية جديدة تحتاج إلى إشباع رغباتها من الخدمات السياحية.
- الهجرة من الريف إلى المدينة وخاصة في الدول النامية والتي تجعل ازدياد الطلب على الخدمات في المدينة وتعقد الحياة وهذا بدوره يساعد على تطور السياحة والسفر.
- التطور المستمر في المستويات المعيشية وزيادة أوقات الفراغ وحق العاملين في الحصول على إجازات مدفوعة الأجر.
- الارتفاع المستمر في الدخول حيث ارتفاع الدخل يشجع على السفر والترحال والاستفادة من الخدمات السياحية.
- التطور المستمر في وسائل النقل والمواصلات والاتصالات وما أتاحته من إمكانيات الانتقال السريع لأي مكان في العالم، وتطور وسائل الاتصالات الحديثة ساعد على نقل المعلومات وأصبح السائح يستطيع أن يتعرف على العالم والمقاصد السياحية ويرغب في زيارتها[11].

2. مقومات وإمكانيات السياحة في الجزائر:

تعتبر الجزائر من الدول التي تمتلك تاريخاً عريقاً يزخر بالآثار والثقافات القديمة، وهي بمثابة ركائز أساسية للعرض السياحي، وهذا التباين والاختلاف يعتبر عاملا جذابا للزائرين والسياح، لذلك فقد أصبح قطاع السياحة من القطاعات الإنتاجية الكبيرة، ومن مقومات السياحة في الجزائر نذكر:

2. 1. المقومات الطبيعية: وتتمثل هذه الإمكانيات فيما يلي:

2. 1. 1 المناخ: يعد عنصر أساسي للمقومات السياحية باعتباره المحرك لحركة السياح، وذلك لتأثره المباشر على حركة الإنسان ونشاطه وتكمن جاذبية المناخ في تنوعه أو تباينه في الدولة، حيث تتاح الفرصة لتدفق السياح على مدار العام بناءً على وضع المناخ، ويترتب على ذلك

10- رقية ملاحي، "آثار السياحة البيئية على التنمية المستدامة في الجزائر". **مجلة الإستراتيجية والتنمية**، جامعة مستغانم، (جويلية 2013)، ص98.
11- عائشة شرفاوي، مرجع سابق، ص19، 20.

إحداث معدلات نمو واسعة في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومن أمثلة المناخ المعتدل سواحل البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والمحيط الأطلسي[12].

2. 1. 2 الشريط الساحلي: يمتد على 1200 كلم وهو عبارة عن شواطئ رملية تتوزع على المدن الرئيسية للجزائر، ويصل عدد البلديات الساحلية إلى 420 بلدية، يمكن أن تعتبر لوحدها أساسا لقيام السياحة الشاطئية ومن أهمها: الجزائر العاصمة، تيبازة، القالة، عنابة، سكيكدة، بجاية، جيجل، وهران .....الخ.

2. 1. 3 المناطق الجبلية: تتمثل أساسا في سلسلة الأطلس التلي التي تمتد من الشرق إلى الغرب، بحيث تمتاز بمناظر خلابة وخصائص طبيعية كالكهوف ومن أهمها: مغارات أوقاس ببجاية، والمغارات العجيبة بجيجل وغيرها[13].

2. 1. 4 الحظائر والمحميات الطبيعية: أحصت مديرية البيئة والغابات 11 حظيرة عبر التراب الوطني تتميز بتنوعها البيولوجي وتعتبر مناطق جذب سياحي خاصة إذا حظيت بالاهتمام اللازم لجذب السياح، حيث تتوزع هه الحظائر كالآتي: يوجد منها 8 في الشمال وهي: حظيرة جرجرة تتربع على مساحة 18850 هكتار، حظيرة القالة تتربع على حوالي 77 ألف هكتار، حظيرة ثنية الحد توجد بولاية تيسمسيلت تتربع على مساحة 3425 هكتار، حظيرة بلزمة توجد بولاية باتنة تتربع على مساحة 60 ألف هكتار، حظيرة تازا بولاية جيجل تمتد على مساحة 3807 هكتار، حظيرة الشريعة بولاية البليدة تتربع على مساحة 27 ألف هكتار والتي تعد أعلى قمة في الأطلس البليدي، حظيرة قورايا ببجاية تحوي 75 نوعا نباتيا و220 نوعا حيوانيا توجد بها أعلى قمة تبلغ 1627، حظيرة تلمسان تتربع على مساحة 8225 هكتار، وواحدة في الهضاب وهي حظيرة الهضاب أو حظيرة جبل عيسى تصل مساحتها إلى بمساحة 24500 هكتار، وحظيرتين في الصحراء وهما: حظيرة الهقار باليزي تقع في أقصى الجنوب، بمساحة تقدر ب 450000 كلم^2، حظيرة طاسيلي ناجر : تمتد على مساحة 80000 كلم^2.[14]

2. 1. 5 الحمامات المعدنية: تزخر الجزائر بوجهات سياحية عدة، منها المواقع الحموية والتي تتوزع على مختلف ولايات الوطن تصل شهرتها إلى الخارج، إلا أنها تجلب السياح من الداخليين بدرجة أكبر، يصل عددها إلى 202 منبع حموي اغلبها يتم استغلالها بطرق تقليدية بينما شيدت محطات ومراكز علاج أمام بعضها الأخر ومن أهمها: "**حمام الصالحين**" والذي يقع على بعد 6 كلم من مدينة خنشلة، "**محطة بوحنفية**" في معسكر ومحطة "**حمام قرقور**" في سطيف و"**حمام الشلالة والمسخوطين**" في قالمة، "**حمام ربي**" والذي يقع على بعد 12 كلم من مدينة سعيدة، "**حمام ريغة**" الكائن شرق مدينة عين الدفلى، "**حمام ورقة**" الكائن بولاية النعامة، ويمكن أن تعتبر هذه المنابع مصدرا لجذب وتطوير السياحة العلاجية[15].

وهذه الأحواض والحمامات المعدنية الطبيعية، يمكن الاعتماد عليها في بناء قاعدة متينة لسياحة الحمامات المعدنية، ويعد استعمال مياه هذه المنابع في الجزائر تقليدا يضرب بجذوره إلى عهد الرومان الذين اهتموا بالمصادر الحرارية والمعدنية فيها منذ آلاف السنين.

2. 2 المقومات التاريخية والثقافية والدينية:

12- ناصر الدين الربعي، ، **واقع التنمية السياحية بمدينة قسنطينة**. (مذكرة ماستر في تسيير المدن والتنمية المستدامة)، جامعة أم البواقي، 2016، ص13.

13- صالح فلاحي، "النهوض بالسياحة كأحد شروط اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي"، **الملتقى الاول حول الاقتصاد الجزائري في الالفية الثالثة**، جامعة البليدة، الجزائر، **يومي** (20-21 ماي 2002).

14- عائشة شرفاوي، مرجع سابق، ص141-143.

15- كامل الشيرازي، "المنابع الحموية بالجزائر...ثراء إيكولوجي وسياحة علاجية". **جريدة المواطن الإلكترونية**. (01/ 04/ 2009)، على الموقع:
Https://www.djazairess.com.

إلى جانب الإمكانيات الطبيعية تزخر الجزائر بإرث تاريخي وثقافي لا بأس به نظرا لمختلف الفترات والحضارات التي تعاقبت عليها مثل: الفنيقيين، البزنطيين، الرومانيين، المسلمين...الخ ثم الاستعمار الفرنسي، دون أن ننسى حضارة السكان الأصليين وتتمثل هذه الإمكانات في:

2. 2. 1 المواقع الأثرية: توجد عدة مواقع أثرية لكن سنركز على تلك التي تم تصنيفها من قبل اليونيسكو كتراث عالمي وهي:

2. 2. 1. 1 مدينة القصبة: أنشأها العثمانيون لتكون حصنا لهم منذ أكثر من 2000 سنة، صنفت كتراث عالمي سنة 1992 لها العديد من المواقع الأثرية منها: قصر الداي، قصر خداوج العمية، مسجد كتشاوة، المسجد الكبير، دار عزيزة؛

2. 2. 1. 2 مدينة تيبازة: كانت مركزا تجاريا قرطاجيا وقاعدة إستراتيجية للاجتياح الروماني أسسها الفينيقيون، كما أنها تشمل عددا من الآثار الفينيقية والرومانية والبيزنطية والمسيحية القديمة؛

2. 2. 1. 3 تيمقاد: أنشأت سنة 100 ميلادي؛ وتشكل حضارة الرومان في هندسة المدن على بعد 32 كلم عن مقر عاصمة ولاية باتنة؛

2. 2. 1. 4 الجميلة: بولاية سطيف وهي من أقدم المدن الرومانية بالجزائر تحتوي على ساحات وهياكل وكنائس وأقواس ومنازل ذات طراز روماني، تأسست في أواخر القرن الأول ميلادي وسجلت ضمن التراث العالمي في 1982؛

2. 2. 1. 5 قلعة بني حماد: يعود تأسيسها إلى 1007 م، تقع شمال شرق ولاية المسيلة على بعد 36كلم والتي تعد العاصمة الأولى لدولة الحماديين والصنهاجيين قبل ولاية بجاية صنفت تراثا عالميا بولاية بجاية سنة 1980؛

2. 2. 1. 6 طاسيلي ناجر: أكبر متحف في العالم فن النحت على الصخور لفترة ما قبل التاريخ يضم أزيد من 15000 رسما ونقشا للتغيرات المناخية والثروة الحيوانية والحياة البشرية للصحراء منذ حوالي 6000 سنة قبل الميلاد حتى القرون الأولى الميلادية، صنفت تراثا عالميا سنة 1982، ويشهد الجميع على أن بها أجمل غروب شمس في العالم، وهو الموقع الوحيد الذي يجمع بين كونه موقعا طبيعيا وثقافيا؛

2. 2. 1. 7 قصر ميزاب: أسس في القرن العاشر الميلادي على يد الإباظيين حول مبانيهم التي تم تصميمها بشكل هندسي معماري بسيط وعملي لتكون متكيّفة مع البيئة من حولها؛

2. 2. 2 الزوايا والمتاحف: هنالك العديد من المتاحف والزوايا في الجزائر التي تعتبر شاهدا على الحراك الديني والثقافي والتي يمكن حصرها في:

2. 2. 2. 1 الزوايا: لقد كان للزوايا في الجزائر دورا هاما في الحفاظ على الهوية الدينية، اللغوية والثقافية خاصة في عهد الاستعمار الفرنسي كما كانت منبرا للدعوة للمقاومة وتحرير البلاد، ويمكن اعتبارها عاملا للجذب السياحي (السياحة الدينية) خاصة السياحة البينية للدول المجاورة التي تمتلك نفس العادات والتقاليد ومن أهمها: الزاوية العثمانية الرحمانية (بمدينة طولقا ولية بسكرة)، الزاوية التيجانية (بعين ماضي ولاية الأغواط)، الزاوية العيساوية (دائرة تابلاط ولاية المدية) .....الخ.

2. 2. 2. 2 المتاحف: توجد بالجزائر عدة متاحف تشهد على الحضارات المتعاقبة أهمها: المتحف الوطني **للآثار القديمة والفنون الإسلامية** (بشارع كريم بلقاسم-الجزائر العاصمة)، متحف **سيرتا** (يحتوي على التحف النفيسة التي تتحدث عن الآثار القديمة والكائن بقسنطينة)، المتحف الوطني **للمنمنمات والزخرفة وفن الخط** (بالعاصمة)، المتحف الوطني **للفن الحديث والمعاصر** (يحتوي على مجموعة من الفنون التشكيلية وفن التصوير ...وغيرها)، المتحف الوطني **باردو**(والتي تعني المكان المغطى بالورود، الكائن بالعاصمة)، متحف محمد **راسم**

(يحتوي على المخطوطات القديمة)، متحف **تيمقاد** ويضم قطعا من الفسيفساء(الكائن بباتنة)، متحف **هيبون** يحتوي على آثار قديمة تعبر عن تاريخ المدينة النوميدية الرومانية (بعنابة)، وغيرها من المتاحف الأخرى.[16]

2. 2. 3 الصناعات التقليدية: تشكل الصناعات التقليدية والحرف اليدوية إرثا حقيقيا يمكن استغلاله للترويج والجذب السياحي وذلك من خلال الصالونات والمعارض الوطنية والدولية، ويتميز بثرائه وتنوعه من منطقة إلى أخرى كصناعة الملابس التقليدية بمختلف أنواعها: صناعة الزرابي والتطريز على القماش، اللباس القسنطيني، الصحراوي القبائلي، الترقي، النايلي، العاصمي ...الخ، وكذا الحلي الفضية بالأوراس والقبائل والذهب بتلمسان والشرق الجزائري، حيث تأتي أهميتها من علاقتها بكل ماله صلة بأوجه حياة الجزائريين على مر العصور لتكون همزة وصل حضارية تنقل من خلالها المعالم الثقافية للجزائر، وكذا دور هذه الصناعات في تحقيق تنمية السياحة للبلد.

بالإضافة إلى مجموعة أخرى لا متناهية من الصناعات التقليدية التي تنتشر في جميع مناطق الجزائر ومنها: صناعة النحاس بالعاصمة والشرق الجزائري وصناعة الجلود بالصحراء، صناعة الأواني الطينية والفخارية، النقش على الخشب، صناعة الزرابي التي اشتهرت كثيرا دوليا، من أهمها زربية غرداية وزربية مسعد.[17]

2. 2. 4 التراث الثقافي والشعبي: تتمتع الجزائر بموروث ثقافي ثري ومتنوع يساهم مساهمة حقيقية في عملية الجذب السياحي مثل الزخم الكبير من الفنون الشعبية كالفن الشعبي العاصمي، المالوف القسنطيني، الغناء الأندلسي الأصيل، الطابع القبائلي، كل هذه الطبوع يمكن أن تكون أساسا للجذب السياحي من خلال المهرجانات والحفلات التي يتم تنظيمها، بالإضافة إلى ذلك يعتبر الطبخ التقليدي من العوامل التي يسعى السائح لاكتشافها في الدول التي يزورها نظرا لتنوع العادات الغذائية من منطقة إلى أخرى والجزائر في هذا المجال غنية بالتنوع سواء في نوعية الأطباق أو حتى في العادات والتقليد المصاحبة لها مثل: المهرجانات، حفلات الأعراس، المواسم الدينية والعائلية المختلفة التي يمكن تقديمها كمنتجات سياحية[18].

2. 3 الإمكانيات المادية:

رغم المقومات التاريخية والطبيعية التي تمتلكها الجزائر والإرث الثقافي الضخم إلا أن هذا لا يكفي تنمية سياحية حقيقية، فعملية الاستقطاب السياحي لا تتحقق إلا إذا تأكد السائح خاصة الأجنبي بان كافة الظروف مهيأة ليحظى بأحسن استقبال، من هياكل قاعدية وخدمات بمختلف أنواعها والتي تعتبر أساسا في الصناعة السياحية وهذا ما سنحاول التطرق إليه فيما يلي:

2. 3. 1 هياكل الاستقبال والإيواء:

تعتبر هياكل الاستقبال والإيواء أول ما يفكر فيه السائح المنتقل إلى دولة أخرى، فطبيعة وجودة الخدمة المقدمة وكذا سعرها هو ما سيحدد رغبة السائح في تكرار التجربة، كل هذا دفع بالدولة الجزائرية لتطوير القدرات الفندقية وتنويعها، وتبقى هذه الإمكانيات غير كافية، ضف إلى ذلك أن أغلبها لا يرقى إلى المستوى المطلوب دوليا، ونلاحظ أن الهياكل دون تصنيف تشكل النسبة الأكبر من الهياكل الفندقية وهذا النوع لا يتلاءم وطلب السياحة الدولية حيث أنها لا توفر خدمات في المستوى الذي اعتاده السائح الأجنبي، لذا ينصح الخبراء بتنويع الطاقات خاصة في صنف

16- زهير مالكي، **مكتبات المتاحف الوطنية الجزائرية: شروط وإمكانيات الربط على شبكة انترانت**. قسم علم المكتبات والعلوم الوثائقية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الوثائقية، جامعة وهران، الجزائر، 2009، ص40-50.

17- بودي عبد القادر وبودي عبد الصمد، (يومي 11 و12 ماي2010)، "أهمية الصناعات التقليدية والحرفية في إرساء وتحقيق السياحة المستدامة بالجزائر"، **الملتقى الوطني حول سياحة في الجزائر الواقع والآفاق**، العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي البويرة، ص06.

18- خلف الله بوجمعة وتومية عمروش، (2018/02/5)، "السياحة الثقافية في الجزائر: الإمكانيات والاستراتيجيات". جامعة المسيلة، **نشر على الموقع**:
https://www.academia.edu (pdf)

الثلاث نجوم كونها تستهدف ذوي الدخل المتوسط التي تتوافد على دول المغرب العربي، وهي الشريحة الأوسع من السياح الأجانب مع الاهتمام بفنادق الأربع والخمس نجوم التي تضفي جانب جمالي على المناطق التي تتواجد فيها وتساعد في جلب شريحة معينة هي فئة رجال الأعمال من خلال سياحة المؤتمرات والأعمال.

لقد كشف وزير السياحة والصناعة التقليدية، "حسن مرموري"، بتاريخ 2017/12/25، أن حوالي 170 ألف سائح، من بينهم 10 آلاف أجنبي، زاروا الصحراء الجزائرية منذ بداية الموسم السياحي للعام الجاري، معتبرا هذه الحصيلة مؤشرا إيجابيا لتطور حركة السياح في بلادنا، مقارنة بالعام الماضي، حيث تم تسجيل 140 ألف سائح جزائري و7500 سائحا أجنبيا فقط، كما أشار إلى تسجيل زيادة إيجابية في عدد الوافدين إلى الجزائر بنسبة قدرت ب26 بالمائة خلال العام الجاري، حيث استقبلت الجزائر في الثلاثي الأول من العام، حسبه، مليون و900 ألف شخص، مقابل انخفاض 11 بالمائة في حركة الخروج من البلاد، بتسجيل 4,5 ملايين جزائري ذهبوا إلى الخارج.

في هذا السياق، كشف الوزير عن مخطط للتهيئة يمتد إلى آفاق 2025 ويتضمن توفير 42 ألف سرير في غضون الخمس سنوات القادمة، بما يساعد على انتعاش السياحة الجزائرية داخليا وخارجيا، معلنا في نفس الإطار عن استلام 116 فندقا خلال العام الجاري بنسبة نمو تقدر ب5,8 بالمائة، في وقت شرع فيه في إنجاز 698 مشروعا سياحيا من أصل 1882 مشروعا معتمدا[19]، إلا أن الظروف التي يمر بها العالم عامة والجزائر على وجه الخصوص والتي خلفتها جائحة كورونا كوفيد 19، أثر على تطوير هذا المجال باعتبار أن قطاع السياحة من بين الأنشطة الاقتصادية الأكثر تأثرا نتيجة لتأثر كل من جانبي العرض والطلب على السفر والسياحة بدرجة كبيرة، بسبب القيود المفروضة على وجهات السفر، إضافة إل قيام عدد كبير من الدول بإلغاء رحلات الطيران للحد من تفشي الفيروس، وهو ما أدى إلى تراجع كبير لأنشطة السياحة والسفر.

كما نتج عن جائحة كورونا تأثر حاد لقطاع السياحة في ظل انخفاض أعداد السائحين الدوليين بنسبة 22% خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2020، حيث أدى ذلك إلى انخفاض أعداد المسافرين الراغبين في السياحة والسفر، خاصة إلى عدد من الدول الأسيوية والأوروبية، لا سيما الصين وإيطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر من أكثر المقاصد السياحية الجاذبة للسائحين على مستوى العالم[20].

2. 3. 2 النقل: يعتبر النقل من وسائل استقطاب السياح، كونهم قبل التخطيط للسفر يختارون الوسائل الملائمة سواء جوية، برية أو بحرية وذلك اعتمادا على جودة الخدمة وتكلفتها، لذا تسعى الجزائر لتطوير منظومتها الخدمية من خلال تهيئة البنية التحتية والمتمثلة في:

النقل الجوي والبحري: يعتبر إصلاح شبكة النقل وتحديثها ومدها عبر مختلف المنافذ الحدودية من مطارات وموانئ وسكك حديدية من أهم التحديات المستقبلية التي يجب التعامل معها وفق رؤية شاملة لجعلها عوامل رفيعة تساهم في زيادة حجم الإقبال على السياحة الداخلية والخارجية.

19- غنية قمراوي، سهام حواس، أم الخير حميدي، "170 ألف سائح زاروا صحراء الجزائر في 2017". **جريدة المساء**، العدد 5488، (26 / 12 / 2017)، ص7. نشر على الموقع: https://www.echoroukonline.com/2017

20- هبة عبد المنعم، محمد إسماعيل جمال قاسم، "تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد على قطاع السياحة في الدول العربية وسياسات دعم التعافي"، صندوق النقد العربي، **موجز سياسات**، العدد 15، 2020، ص3، **نشر على الموقع**:

ttps://www.amf.org.ae › files › economic

فالجزائر تمتلك 53 مطارا موزعة عبر كافة التراب الوطني، توفر رحلات داخلية وخارجية من بينها 13 مطارا بمقاييس عالمية للرحلات الدولية، كما توفر المطارات الداخلية رحلات من وإلى ثلاثة عشر مدينة داخلية وساحلية وخاصة المدن الصحراوية[21]، إلا أن هذا أيضا يبقى غير كافي مع ارتفاع الأسعار وتدني مستوى خدمات الخطوط الجوية الجزائرية.

إضافة إلى المطارات نجد أن الجزائر تمتلك 11 ميناء، ثلاثة منها فقط رئيسية ومتعددة النشاطات وتتمثل في ميناء الجزائر، عنابة ووهران أما الباقي فهي موانئ تجارية فقط.

2. 3. 3 الاتصالات: تؤدي الاتصالات اليوم دورا جد مهم في تدعيم وتنشيط قطاع السياحة، فبالإضافة إلى كونها أداة لربط السائح ببلده واطلاعه على آخر المستجدات فهي أيضا أداة للترويج السياحي من خلال المواقع التي أصبحت بحيث توفر كل ما يحتاجه السائح في المكان والوقت المناسب، وقد عرف قطاع الاتصالات في الجزائر تطورا كبيرا بعد انفتاح السوق ودخول متعاملين أجانب سواء من حيث الأسعار أو الخدمات المقدمة خصوصا مع انتشار خدمة الانترنيت وظهور خدمة الجيل الثالث والرابع[22].

2. 3. 4 وكالات السياحة والسفر: تقوم الوكالات السياحية اليوم بدور هام خاصة فيما يتعلق بالسياحة الدولية حيث توفر على السائح الوقت والجهد المبذولين في البحث عن الوجهات السياحية وكذا وسائل النقل والإيواء من خلال طرح برامج متكاملة وليس عليه إلا الاختيار، والجدير بالذكر أن الفترة الأخيرة عرفت ارتفاعا محسوسا في عدد هذه الوكالات نتيجة تنامي ثقافة السفر والسياحة لدى المجتمع الجزائري، إلا أن أغلب أنشطتها موجهة نحو السياحة الموفدة 80% عمرة وأسفار نحو الخارج، 10% استقبال وكالات الجنوب و10% بيع تذاكر.[23]

من خلال ما تناولناه حول تشخيص مقومات وإمكانيات السياحة الجزائرية تبين أن الجزائر تتمتع بعدة إمكانيات يمكن أن تجعل الجزائر دولة سياحية تنافس بها الدول السياحية الأخرى، ولكن هذه الإمكانيات الطبيعية والتاريخية والثقافية والدينية تبقى غير مستغلة نظرا لنقص الإمكانيات المادية، خاصة المتعلقة بطاقة الإيواء، وبالرغم من وجود عدد لابأس به من المؤسسات القائمة على الشؤون السياحية بالجزائر إلا أن مستوى أداء السياحة الجزائرية يبقى ضعيف، **فأين الخلل يا تُرى في السياحة الجزائرية؟**

وسنحاول الإجابة على هذا السؤال من خلال تناولنا للمعوقات التي حالت دون النهوض بالسياحة الجزائرية.

3. الصعوبات والعوامل المعيقة لتنمية القطاع السياحي في الجزائر:

أخفقت كل السياسات التنموية المتعاقبة لتنمية وترقية قطاع السياحة رغم وجود مجهودات ملموسة لإبراز دور هذا القطاع الذي تعول عليه دول كثيرة خاصة النامية منها لجلب العملة الصعبة والتخفيف من حدة البطالة، وقد ظهرت في كل مرحلة من تطبيق هذه السياسات مشاكل لم يتم حلها فتفاقمت وكانت السبب وراء تراجع أداء هذا القطاع وأهمها:

3. 1 تهميش قطاع السياحة واعتباره قطاعا غير منتج (ثانوي):

إن المتأمل في السياسات المتعاقبة إن جاز تسميتها سياسات منذ استعادة الجزائر سيادتها من المحتل الفرنسي سيستخلص أن مكامن الضعف هي في هذه السياسات نفسها، حيث كان للنهج الاشتراكي خلال عقدي الستينات والسبعينيات من القرن العشرين أثره الواضح على وتيرة الاستثمارات المحلية والأجنبية في القطاع السياحي نتيجة المخاوف المصطنعة والأطروحات الخاطئة الممكن إجمالها في أن السياح

21- عمر حوتية، (جوان 2014)، "واقع قطاع السياحة في الجزائر وآفاق تطوره". **مجلة الحقيقة**، جامعة أدرار، العدد 29، ص397.

22- وزارة السياحة والصناعات التقليدية، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب (1)، تشخيص وفحص السياحة، 2008، ص48، **نشر على الموقع:** https://www.mta.gov.dz/wp-content/uploads/2020/11/Livre1.pdf

23- نفسه. ص49.

يهددون قيم المجتمع، وعليه فإن البلد في غنى عما ينفقه هؤلاء الأجانب من العملة الصعبة، وتحمل القطاع العام المهمة، وانطلاقا من هذا التصور لم يحظ القطاع السياحي بالعناية الإستراتيجية بنفس تلك العناية التي حظي هذا القطاع الصناعي[24]، فكانت الاعتمادات المالية الممنوحة للقطاع خلال تلك الفترة (1967-1989) غير كافية لتطوير القطاع حيث جاء في مؤخرة القطاعات المستفيدة من الميزانيات المخصصة لتسيير تلك الفترة*، مما انعكس سلبا على أداء القطاع ويظهر ذلك من خلال:

3. 1. 1 ضعف طاقات الإيواء وتدني مستوى أداء الخدمات:

رغم أن طاقات الإيواء ارتفعت من 5922 سرير سنة 1962 وإلى 48302 سرير نهاية 1989 إلا أنها تبقى قليلة مقارنة بالأهداف المسطرة حيث لم يتم إنهاء ولا مشروع من المشاريع التي برمجت ومع بداية التسعينيات والدخول في مرحلة الانفتاح الاقتصادي كثفت الدولة جهودها لتطوير القطاع السياحي بفتح المجال أمام القطاع الخاص الذي أثبت أن له دورا هاما في دعم الاستثمارات السياحية والفندقية على المستوى الدولي والمحلي رغم ذلك بقي العجز قائما، حيث قدر عدد الأسرة سنة 1995 حوالي 62000 سرير، ثم ارتفع إلى 67087 سرير سنة 2000، ومع بداية تطبيق الاستراتيجية السياحية الجديدة وفقا لبرنامج الحكومة الجديدة بلغ عدد الأسرة حوالي 85000 سرير فقط.

وفقا للإحصائيات المصرح بها من وزارة السياحة فإن عدد السياح المتدفقين إلى الجزائر بلغ نحو 2,400 مليون سائح، حيث يقدر عدد الأجانب 900 ألف سائح وعدد السياح الجزائريين المقيمين في الخارج بلغ حوالي 1.5 مليون سائح. وجاءت نسبة من جاؤوا بغرض الترفيه والاستجمام بنسبة 70%.

تبين حسب إحصائيات السياحة عام 2011 أنه يوجد ما يقرب من 92 ألف سرير فندقي موزعة بين القطاع العام والخاص والمختلط وهذه الأرقام سواءً مثّلت عدد السياح أو عدد الأسرة فإنها لو عبرت عن شيء فهي تعبر عن ضعف عدد السياح مقارنة مع بلدان سياحية تتمتع بأقل مما تتمتع بها الجزائر فضلا عن ضعف الهياكل السياحية وعدم قدرة البلاد على تلبية احتياجات السائح[25]، وهذا أحد أبرز الأسباب في قلة أعداد السياح القادمين إلى البلاد.

أما إحصائيات سنة 2014، فقد حاولت التطورات في مجال السياحة من خلال المقارنة بين إنجازات 2013 وإنجازات 2014 فقد وصل عدد الأسر سنة 2014 إلى 99605 مقابل 1185 مؤسسة فندقية، مقارنة 98804 أسرة لـ 1176 مؤسسة فندقية لسنة 2013[26].

لكن، هذه الإنجازات غير كافية خاصة مع السياسة التي تتبعها الجزائر حاليا حيث أخفقت هذه السياسة في الوصول إلى تحقيق الأهداف المادية، ضف إلى ذلك كما يظهر النشرة الإحصائية للربع الثالث من 2017 فإن أغلب الهياكل المنجزة لا تستجيب إلى المعايير الدولية مما ينعكس سلبا على مستوى أدائها، كما أثبتت المعاينة الميدانية أن أغلب هذه الهياكل تحتاج إلى إعادة الانجاز وتنعدم فيها النظافة والصيانة مما يجعلها عرضة لمشاكل كثيرة كانقطاع التيار الكهربائي المتكرر وانقطاع التزويد بالماء، كما يشتكي زبائن هذه الفنادق من الآتي:

- الأسعار المرتفعة مقابل تدني مستوى الخدمات خاصة خدمات الإطعام فهي غير متنوعة دون مستوى...).

24- عيساني عبد الفتاح، "القطاع السياحي في الجزائر: مشاكل ومقترحات" 2011، **مقال منشور على موقع شبكة الضياء: www.diae.net**

25- الجمهورية الجزائرية الشعبية، وزارة السياحة والصناعات التقليدية، **إحصائيات السياحة لسنة 2011**.

26- الجمهورية الجزائرية الشعبية، وزارة السياحة والصناعات التقليدية، **إحصائيات السياحة لسنة 2014**.

– نقص وسائل الترفيه المناسبة وعدم تجهيز المرافق الضرورية، هذا ما جعل حتى السائح الجزائري يتجه إلى الجوار لقضاء عطلته خاصة في تونس حيث تقدم وكالاتها السياحية برامج خاصة بالجزائريين تتناسب مع مستويات دخل العائلات الجزائرية وتسمح لهم بالاستمتاع بخدمات لم يجدها السائح الجزائري في بلاده، فأصبحت تونس قبلة السياح الجزائريين متوسطي الدخل خاصة في موسم الاصطياف رغم أن الجزائر تتربع على مساحة 1200كلم على سواحل البحر في 14 مدينة سياحية، بالإضافة إلى تركيا هذا فيما يخص الطلب الداخلي.

أما الطلب الخارجي فإن السياح الذين يقصدون منطقة شمال إفريقيا والمغرب العربي خصوصا يبحثون عن فنادق من صنف ثلاثة نجوم على الأقل تقدم خدمات راقية وذات جودة عالية بأسعار معقولة الشيء الذي تفتقد إليه بلادنا وينبغي التركيز عليه في الإستراتيجيات القادمة.

3. 1. 2 غياب النظرة لمنتجات السياحة الجزائرية وإخفاق في تسويق الوجهة السياحية:

إن الوجهة السياحية الجزائرية تقدم نفس العروض منذ زمن طويل ولم تهتم بتحديث هذه العروض حتى تتمكن من زيادة المنافسة الشديدة والنظرة العصرية لصناعة السياحة فعارضو الخدمات السياحية يتفننون بتقديم منتجات جديدة وأكثر تنافسية بعروض مغرية قصد جذب اهتمام السياح عبر كافة أقطار العالم الذي أصبح قرية واحدة لا يعترف بالحدود الجغرافية، ولذلك على صانعي السياحة في الجزائر أن يقدموا منتجات جديدة مثيرة للجاذبية وقادرة على التميز خاصة وأن بلادنا تملك من المقومات ما يساعد على ذلك مثل سياحة المغامرات والاستكشاف، سياحة الأعمال، السياحة الثقافية والدينية، سياحة التسوق ...الخ.

إن ضعف تنافسية المنتجات السياحية الجزائرية انعكس سلبا على تسويق الوجهة السياحية فلا يمكن الترويج لوجهة تفتقد لعروض عصرية تستجيب لطلب نوعي متميز من حيث الجودة والسعر[27].

3. 1. 3 نقص تكوين وتأهيل المستخدمين:

أظهرت إحصائيات السياحة الجزائرية أن أغلب مستخدمي القطاع هم إداريين وعلى وشك التقاعد في حين أن القطاع يحتاج إلى تقنين وعمال الميدان شباب، فحسب دراسة لمنظمة السياحة العالمية لا يجب أن يتعدى مستخدمي الإدارة في السياحة (7%) من مجموع المستخدمين، فلطالما عانت الجزائر من نقص في مجال التكوين السياحي حيث توجد ثلاث مراكز متخصصة على مستوى البلاد تكوّن فئة ضئيلة جدا طالب في السنة، مقارنة بتنامي عدد الهياكل، كما أن نمط التكوين كلاسيكي يقتصر فقط على الاستقبال والإطعام في حين أن السياحة العصرية تحتاج إلى أكثر من ذلك فعلى المسؤولين تحديث التكوين في اختصاصات كثيرة تتماشى ومتطلبات السوق الحالي مثل اختصاص الإرشاد السياحي لمنظمي الرحلات ...الخ).

إن الاهتمام بتكوين الموارد البشرية يعد عنصر مهم أدرج مخطط دعم التكوين في خطة (2004-2007) لإنجاح الإستراتيجية الجديدة من خلال الاهتمام بالاستثمار في العنصر البشري وذلك:

– مواصلة إدماج مهن السياحة في النظام الوطني التكوين المهني والتربية الوطنية؛

– إعداد برامج للتبادل وتحسين المستوى مع معاهد دولية متخصصة في التكوين؛

– فتح المجال أمام القطاع الخاص لفتح مدارس ومعاهد متخصصة في التكوين السياحي والفندقي؛

27– مولود صياد، "تصريح وزير السياحة السابق، مشكلة السياحة في الجزائر أعمق من تعيين وزير جديد"، **جريدة الحوار**، (7 جويلية 2017)، ص8.

– على الجامعات الجزائرية أن تهتم بتكوين جيل من الإطارات والتقنيين في المجال الفندقي والسياحي بدل أن تخرج كل سنة دفعات جديدة من الاختصاصات الكلاسيكية الموجودة في جامعاتنا التي مصيرها البطالة، غير أن هذا المخطط لم يدعم ميدانيا بالإجراءات اللازمة ولم يقدم النتائج المرجوة منه[28].

3. 1. 4 عدم استقرار الإطار التنظيمي والقانوني للنشاط السياحي:

رغم التسهيلات التي تقدمها الجزائر في المجال السياحي إلا أن الواقع يكشف أن الإجراءات التي تنص عليها القوانين الجزائرية يضطر المستثمر السياحي من خلالها إلى أداء 14 مرحلة كاملة قبل الوصول إلى إنشاء مؤسسته، مع العلم أن المستثمر في الدول المجاورة يمر بمراحل لا تتعدى 9 مراحل إدارية، ونجد كذلك المستثمرون يشتكون كثيرا من العراقيل الإدارية وانتشار البيروقراطية الشديدة كالبطء في العمل الإداري وصعوبة فهم الموظف في الدولة لتفاصيل طلب المستثمر، بالإضافة إلى تعدد القوانين والأنظمة والتعديلات والتغييرات في القوانين وانتشار الفساد في تطبيق القانون، هذه الممارسات السلبية أثرت سلبا على الاقتصاد الوطني[29].

كما عمل ميثاق السياحة الصادر سنة 1966 على إرساء سياسة سياحية تهدف إلى تطوير السياحة الخارجية وعملت كل البرامج المسطرة آنذاك والمؤسسات القائمة على القطاع على تجسيد ذلك على الواقع، حيث مرت بعدة تطورات مع استحداث الميثاق حيث ساهمت في تأسيس مؤسسات سياحية أخرى وتوجه المسؤولين نحو تطوير السياحة الداخلية، كما أدى التغيير في السياسة المنتهجة إلى إعادة النظر في التنظيم القائم على رأس القطاع سنة 1980، والذي تعرض إلى تغييرات وتعديلات بعد ثلاث سنوات إلى أن تم إعادة هيكلة المؤسسات وفقا لبرنامج التعديل الهيكلي الذي خضعت له الجزائر، والذي أدى في كل مرة إلى إصدار قوانين تتماشى مع السياسة المنتهجة مما أسفر عن تضارب في الاختصاصات والتداخل في المهام بين المؤسسات القائمة على القطاع فانعكس سلبا حتى أن الوزارة القائمة على القطاع عرفت تغيرات كثيرة فمن وزارة السياحة والصناعات التقليدية إلى وزارة السياحة إلى وزارة تهيئة الإقليم، وعليه فإن عدم استقرار التنظيم يؤدي إلى فشل التنظيم في أداء مهامه.

3. 2 مشكل العقار السياحي:

صعوبة الحصول على العقار السياحي راجعا أساسا إلى غياب المؤسسات المالية والبنكية المتخصصة في تمويل الاستثمار السياحي، وعلى هذا الأساس فإن النظام البنكي الجزائري أصبح يشكل أحد العقبات الهامة أمام المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب، بحيث أنه لا يستجيب لشروط ومتطلبات التحولات الاقتصادية التي تعرفها الجزائر، خاصة ما يتعلق بالعقار السياحي، حيث أحصت الدولة الجزائرية 174 منطقة توسع سياحي بعد صدور القوانين اللازمة لتنظيم استغلال هذه المناطق أوكلت عملية تسييرها وإعداد الدراسات اللازمة لاستغلالها إلى الوكالة الوطنية للتنمية السياحية، لكن رغم ذلك يبقى المستثمرون يعانون من مشاكل كثيرة أهمها:

28– عائشة شرفاوي، مرجع سابق، ص175.

29– يوسف تبري، "الاستثمار السياحي في الجزائر – الأهمية والمعوقات"، **المؤتمر العلمي الدولي حول "السياحة رهان التنمية –دراسة (حالة تجارب بعض الدول)**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، (يومي 24 و25 أفريل 2012)، ص 12.

1- سوء التسيير فرغم وجود الإطار التشريعي إلا أن السلطات لم تستطع مراقبة هذا المورد لكونه يسير من عدة منتجين (الوكالات العقارية، الجماعات المحلية، الإدارة السياحية...) مما أدى إلى تسيير فوضوي لا يسمح للإدارة بالتصرف في أخذ قرار منح الأراضي وإقرار سياسة مناسبة للتنمية السياحية.

2- عدم دقة الدراسات في المرحلة الأولى المتعلقة بتحديد الموارد السياحية بسبب نقص الاعتمادات المالية الممنوحة لهذا الغرض مما أدى إلى وضعية صعبة وغير ثابتة للحماية والتحكم في العقار الخاص بمناطق التوسع السياحي مما ساهم في الإقامات الفوضوية والبناءات غير الشرعية والإضرار بالطبيعة والمواقع السياحية.

3- تأخر في تحضير مناطق التوسع وتهيئتها بسبب نقص إمكانيات الدراسات نتيجة لقوة وحجم إنجاز منشآت الاستقبال إضافة إلى ظهور السكنات الدائمة والنشاطات غير المتوافقة مع الطابع الإيكولوجي لهذه المناطق التي تقلل من قيمتها وغايتها السياحية.

4- المضايقات التي يواجهها المتعاملون للحصول على قطع أراضي والانتفاع بها فأمام صعوبة الحصول عليها ظهر تأخر كبير في وتيرة إنجاز المشاريع الاستثمارية لعمليات المضاربة المتعلقة بقطع الأراضي الواقعة دخل مناطق التوسع السياحي وذلك خرقا للتشريع المتعلق بالبيئة والتعمير والعقار السياحي مما أدى إلى ارتفاع أسعار العقار السياحي وعزوف القطاع الخاص عن الاستثمار فيه (أجنبي ومحلي).

5- عدم التطبيق الصارم والفعلي للتنظيم الخاص بحماية مناطق التوسع السياحي فسن القوانين وحده لا يكفي فأهمية القانون تأتي عند تطبيقه على أرض الواقع، واتخاذ إجراءات ردعية ضد المضاربين ومدمري البيئة[30].

3. 3 إشكالية التمويل:

ترتبط إشكالية التمويل بمشكلة العقار السياحي والذي يتطلب الاستثمار السياحي موارد مالية ضخمة لإنشاء المرافق والمؤسسات السياحية الأساسية وهو ذو مخاطر مرتفعة لأن الاستثمار يتم في أصول ثابتة لمدة طويلة كما أن المشروع السياحي يحتاج إلى مدة ثلاث سنوات من تاريخ الاستغلال حتى يتمكن من تحقيق المردودية ولا يصل إلى مرحلة تحقيقها فعليا إلا بعد مدة تصل في المتوسط إلى ثمان سنوات، مما يتطلب تكييف الائتمان المصرفي مع هذه الخصوصيات من خلال تقديم منتجات مالية متميزة خاصة بالقطاع السياحي مع تخفيض معدلات الفائدة وإمكانية تأجيل الدفع[31].

نجد كذلك البنوك الجزائرية غير قادرة على تمويل الاستثمارات السياحية، إذ أن إنشاء مثل هذه الاستثمارات تتطلب تمويل كبير، نظرا لما ستوفره هذه الاستثمارات السياحية من مرافق متعددة (صحية، رياضية، ترفيهية، الاستجمام) حيث تتلاءم مع رغبات السياح، وحاليا فإن القدرات التمويلية الوطنية متوفرة وتسمح بتمويل جل الاستثمارات السياحية، وعلى الرغم من ذلك يصعب الوصول إلى هذه الموارد ثم كيفية استخدامها، ضف إلى ذلك القروض المقدمة في إطار الاستثمارات السياحية غير مشجعة نظرا لكون معادلات الفائدة عليها. مماثلة وليست منافسة لباقي القروض الممنوحة للأغراض غير الاستثمارية.

30- خير الدين معطى الله، وآخرون، "الإستراتيجيات التنموية المستدامة للنهوض بالاستثمار السياحي في الجزائر"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات **المؤتمر الدولي حول "تطوير السياحة والفندقة في الوطن العربي"**، الأردن: جامعة الشرق الأوسط، (7 و8 سبتمبر 2012)، ص 28

31- إلهام بوسعدي ومنير بواللج، "إشكالية تمويل الاستثمار السياحي في الجزائر، دراسة تحليلية خلال الفترة (2000)". **الملتقى الدولي الثاني حول" الاستثمار السياحي بالجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة"**، المركز الجامعي، تيبازة، (يومي 26 و27 نوفمبر 2014)، ص 06.

كما أن عدم فاعلية السوق المالية الجزائرية أدى إلى عزوف المستثمرين الأجانب عن الاستثمار في القطاع السياحي الذي يحتاج إلى بورصة أموال فاعلة حتى تزيد من الاكتتاب والمشاركة في رؤوس أموال المؤسسات السياحية وتوزيع المخاطرة على عدة شركاء[32].

3. 4 الفساد الإداري وغياب الشفافية:

إن الإدارة الجزائرية إدارة بيروقراطية تمتاز ببطء أداء الأعمال وتعقيد الإجراءات رغم التسهيلات التي قدمتها الجزائر للمستثمرين في القوانين المختلفة خاصة قانون (2001) المتعلق بتطوير الاستثمار، إلا أن المستثمرين الأجانب يشتكون من العراقيل الإدارية التي يتعرضون لها في الجزائر مقارنة بدول الجوار ويرون أن الفساد الإداري قد زادت حدته بسبب هذه العراقيل فكثير من المتعاملين يلجئون إلى طرق ملتوية للحصول على العقار وتخليص إجراءات البناء والجمركة وغيرها مما دفع بكثير من المستثمرين الأجانب إلى التخلي عن مشاريعهم الاستثمارية في مجال السياحة ومجالات أخرى بسبب مظاهر الفساد الإداري المتفشية في الإدارة الجزائرية كالرشوة، الوساطة، المحسوبية والتعصب، في كنف عدم الاستقرار التنظيمي والتشريعي للإدارة الجزائرية، مما أدى إلى غياب الشفافية وأصبح المناخ الاستثماري معقدا ومنفرا، ففي تقرير مشترك بين اللجنة الأوروبية والمكتب الأمريكي (شلومبرغر) لسنة 2004 كشف عن جملة من العراقيل التي تحول عن القيام بالاستثمار في الجزائر حتى بعد التوقيع على اتفاق الشراكة ويؤكد على وجود عقبات كثيرة وستظل موجودة حتى إذا دخل اتفاق الشراكة حيز التنفيذ وهي ذات الأسباب يضيف التقرير التي تعيق تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات إلى الجزائر، واستند التقرير إلى التقارير الدولية الصادرة سنة 1989 وأكد أن العراقيل والمشاكل لم يطرأ عليها أي تغيير حتى بعد صدور القوانين ،كما لوحظ نقص في النشاط لدى الحكومات الجزائرية المتعاقبة اتجاه المقترحات والتوصيات التي كانت واضحة ودقيقة والمتصلة بالخطوات الواجب اتخاذها لتطوير الاستثمار وتبادل التقرير عما إذا كانت هناك إرادة فعلية لدى السلطات العمومية والموضوعات النافذة والمؤثرة في اتخاذ القرارات لتحسين المناخ الاستثماري ومحاربة الفساد[33].

3. 5 ضعف البنية التحتية والحوافز الموجهة أساسا للاستثمارات السياحية:

إن المنتج السياحي منتج مركب وعملية التنمية السياحية عملية شاملة تأخذ بعين الاعتبار كافة القطاعات الأخرى ولكي تنجح هذه العملية على مختلف السياسات أن تأخذ بعين الاعتبار تنمية باقي القطاعات التي تساهم في إنجاح السياحة فضعف البنية التحتية انعكس سلبا على القطاع السياحي من ناحيتين:

– تتعلق الأولى بالمستثمرين الذين تؤثر عليهم كثيرا من ناحية زيادة التكاليف، فلا يمكن أن نقارن بين الاستثمار في دولة طرقاتها تصل إلى أبعد الأماكن ومطاراتها مجهزة وموانئها كثيرة والإجراءات فيها سريعة مع بيئة تفتقر إلى كل هذا، ضف إلى ذلك فالإجراءات في مناطق العبور عبر الحدود الجزائرية من أعقد الإجراءات المتعارف عليها دوليا ومناطق التوسع السياحي مازالت لم تهيأ وغير صالحة للاستغلال بسبب نقص الإمكانيات المادية الخاصة بالتهيئة من ناحية البنية التحتية (الصرف الصحي، الكهرباء، الطرقات...).

– من ناحية ثانية عند قدوم السائح وتعرضه خلال رحلته لمشاكل كثيرة تجعل من رحلته مشقة وليست متعة فيروج للوجهة السياحية الجزائرية سلبا ويعزف هو وغيره عن إعادة التجربة ومن بين هذه المشاكل:

32– عبدالقادر عويبان، **السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات (2000– 2025) في ظل الإستراتيجية السياحية الجديد للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025، SDAT**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2012، ص226 .

33– منصوري الزين، واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، **مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد 2، 2005، ص 140

3. 5. 1 ارتفاع تكلفة النقل: تعتبر اليوم تكلفة النقل من أهم محددات السفر لذا تتسارع مؤسسات النقل عبر العالم ووكالات السفر في تخصيص العروض حتى تستطيع تقليص هذه التكلفة وجعلها هي المحفز الأول وراء برمجة رحلة السفر، ولكن للأسف الشديد ليس هذا حال سعر تذكرة السفر لدى الخطوط الجوية الجزائرية، إذ ما أخذنا النقل الجوي الذي يعتبر أول وسيلة للسفر خارج حدود الدولة فأسعارها باهظة، وعروضها الخاصة قليلة ومحدودة مقارنة بدول الجوار ونوعية خدماتها رديئة جدا كما يصرح بذلك المسافرين مع نقص أيضا الخطوط المباشرة الرابطة بين الدول المصدرة للسياح وإن تم إضافة خطوط مؤخرا بين كندا، الصين وغيرها.

إلا أن عدد الرحلات قليل كما أن الرحلات الداخلية نحو مناطق البلاد قليلة خاصة بين المطارات الدولية والجنوبية المنطقة الأولى التي يقصدها السياح الأجانب، أما فيما يخص النقل البحري الذي أصبح اليوم وسيلة النقل الذي تستخدمه الوكالات السياحية الأولى لتحفيز الوفود السياحية المنظمة لتنشيط الطلب السياحي في بعض المناطق ومع فئات سياحية محددة لأنه منخفض التكلفة كما انه يخضع لاقتصاديات الحجم، غير أن الجزائر تفتقر إلى مقومات النقل البحري فهي لا تمتلك إلا ثلاث سفن خطوطها محدودة وأسعارها مرتفعة وخدماتها سيئة.

3. 5. 2 تكنولوجيا الإعلام والاتصال: ويظهر ذلك من خلال صعوبة التكيف مع الوزن المتزايد لتكنولوجيا الإعلام والاتصال في قطاع السياحة، حيث أصبحت السياحة الإلكترونية من أهم متطلبات التسيير العصري للسياحة، وأصبح التسويق الإلكتروني للسياحة يطغى على أساليب التسويق الكلاسيكية.

كما أن غياب تكنولوجيا الإعلام والاتصال في القطاع السياحي الجزائري يظهر من خلال غياب المعلومة السياحية ونقص في المعطيات والإحصائيات في مجال السياحة الأمر الذي يشتكي منه المستثمرون خاصة الأجانب[34]، فعلى القائمين على قطاع السياحة أن يفكروا في إنشاء بنك للمعلومات السياحية ونظام للإعلام السياحي من أجل جذب المستثمرين وتوفير كل المعلومات التي تهمهم دون عناء البحث عنها.

3. 6 إهمال الصناعات التقليدية والحرف في تنمية السياحة:

إن السياسات المتعاقبة لتنمية القطاع السياحي لم تولي أهمية لدور قطاع الصناعات التقليدية في تشجيع وتنمية الصناعة السياحية بالجزائر، بينما في دول كثيرة يعتبر المنتج الصناعي التقليدي أو الحرفي من أهم العناصر المكونة للمنتج السياحي، ويواجه الحرفيون الجزائريون مشاكل كثيرة تحول دون تطوير هذا القطاع رغم أن الحرف التقليدية كثيرة في الجزائر، حيث أثرت التحف التقليدية والزرابي الجزائرية والألبسة التقليدية الجمهور في الصالونات الدولية ومن أهم هذه المشاكل:

- ندرة برامج التكوين وعدم وجود نظام تمهين ملائم للصناعات التقليدية تدعمه إجراءات تشجيعية وتحفيزية؛

- عدم وجود شبكة تنظيمية لوظائف التموين والتسويق ملائمة مع خصوصية هذه الحرف؛

- صعوبة الحصول على قروض خاصة بالنسبة للحرفيين الذين يمارسون نشاطهم في البيت، فالبنوك ترفض تمويل الأنشطة الحرفية لارتفاع درجة المخاطرة على القروض الموجهة للحرفيين عند غياب الضمانات اللازمة.

34- عبد الوهاب صلاح الدين، ، **التنمية السياحية**. القاهرة: مطبعة زهران، ط1، 1991، ص75.

– وجود مشاكل إدارية وتنظيمية للحصول على ترخيص للعمل الحرفي مما يتطلب استيفاء صاحب الحرفة لإجراءات إدارية وأمنية تستغرق وقتا طويلا.

– مشكل التسويق حيث يجد الحرفيون مشاكل عديدة عند تسويق منتجاتهم خاصة الحرفيين المتمركزين في الأرياف أكثر من المتواجدين في المدن مع نقص الوعي التسويقي ونقص الإمكانيات المادية للقيام بعملية تنشيط المبيعات[35].

الخاتمة:

وختاما لما تناولناه في هذه الدراسة يمكننا القول أن السياحة ضرورة حتمية للتنمية والتطور، وبالرغم من المجهودات التي بذلتها الجزائر للنهوض بالقطاع السياحي والموارد السياحية المتوفرة بها إلا أن مؤشراته تبقى بعيدة عن قيمة وأهمية الموارد التي تتوفر عليها، إلا أن قطاع السياحة بالجزائر مازال يعاني من نقائص تشكل معوقات وصعوبات تحد فعاليته، أهمها تدني مستوى جودة المنتوج السياحي وسوء التسيير وقلة الخبرة في التنظيم السياحي، وبالتالي فإن هذا القطاع تحتاج إلى الاهتمام المكثف في هذا المجال، وهذه الوضعية تتطلب إعادة التفكير في التخطيط لسياسة سياحية تمكنها من استغلال الموارد التي تملكها وتجعلها وجهة سياحية رائدة، وذلك من خلال تهيئة الظروف والمناسبة للاستقطاب السياحي والاستعانة بموارد متعددة وتنمية الوعي لدى أفراد المجتمع بالاستغلال الحسن للموارد السياحية لبلوغ أهداف سياحية أي تحقيق أهداف التنمية المنشودة هذا ما يتطلب التموين مع تحقيق ثقافة سياحية لدى كل فرد لبلوغ أهداف سياحية وهي دورها أهداف التنمية المنشودة.

التوصيات:

– تفعيل الشراكة بين القطاع الخاص والعام بإقحام ممثلين عن القطاع الخاص في الجهاز الإداري؛

– الإستفادة من تجارب الدول الرائدة في هذا القطاع؛

– رسم معالم سياسة سياحية تسمح للجزائر بأخذ مكانها ضمن السوق السياحي العالمي؛

– تهيئة الظروف والمناخ الملائم والإطار القانوني والتشريعي والعمل على استقرار الجهاز الإداري القائم على هذا القطاع من أجل تحقيق الجذب السياحي؛

– العمل بالتخطيط السياحي والتسويق السياحي للتعريف بالمنتجات السياحية الجزائرية في السوق العالمي للسياحة وتنوع المنتجات؛

– الاهتمام بهياكل استقبال السياح خاصة الفنادق مع تدريب الموارد البشرية للتكوين المتخصص في القطاع وكذا النقل وباقي المرافق الضرورية لذلك؛

– الترويج للسياحة الداخلية تفعيل السياحة البيئية للتمكن من مواجهة الآثار العالمية للجذب السياحي؛

– توجيه وسائل الإعلام والإشهار لخدمة القطاع السياحي وتوسيع نطاقه بإقامة ملتقيات ودراسات للتعريف بالمنتجات السياحية للبلد.

35– عبد القادر عويناان، **مرجع سابق**، ص 256.